مؤشر

إقليمي ودولي

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 07 مارس 2024

90 دقيقة يشير إلى أن تحرير سعر الصرف سيكون مدار من البنك المركزي وليس تعويمًا كاملًا ويدعي زيادة تحويلات المصريين بالخارج وانخفاض الأسعار بعد إجراءات البنك المركزي

(اقتصادي . برنامج 90 دقيقة)

مضامين الفقرة الأولى: تعويم الجنيه

قال الإعلامي حسام الدين حسين إن البنك المركزي المصري أعلن تحديد سعر صرف الجنيه وفق آليات السوق، إلى جانب تطبيق زيادة قوية على أسعار الفائدة بنحو 6% دفعة واحدة، فضلا عن رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 600 نقطة، وذكر أنّ توحيد سعر الصرف يأتي في إطار الحرص على القضاء على السوق الموازية.

وأشار إلى أن البنك المركزي لم يعد يستهدف سعر صرف محددا للعملة وأنه سيترك تحديده لآليات السوق، لكنه سيتدخل إذا لاحظ حركة سريعة وغير منطقية، مضيفًا أن البنك لديه القدرة على التدخل بطريقة تتماشى مع قواعد السوق. وأضاف أن الدولة تمتلك برنامجًا مهمًا لخفض مستوى التضخم، وهو ما تم استهدافه عن طريق رفع الفائدة اليوم لدعم المواطنين والاستثمار الأجنبي المباشر، والبنك المركزي يمتلك حاليًا من النقد الأجنبي ما يكفي لسداد كافة الالتزامات وبفائض أيضًا.

ولفت إلى أن تحركات سعر الصرف في السوق الموازية للصرف الأجنبي، بالإضافة لارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية بجانب صدمات العرض المحلية، أدت إلى استمرارية الضغوط التضخمية التي دفعت بدورها معدل التضخم العام إلى تسجيل مستويات قياسية. وأكد أنه على الرغم من تباطؤ معدلات التضخم السنوية مؤخرًا، إلا أنه من المتوقع أن تتخطى المعدل المستهدف والمعلن من قبل البنك المركزي المصري البالغ 7% في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2024.

وقال إن أسعار السلع لن ترتفع بعد تحرير سعر الصرف بعد أن كان يتم تحديد أسعارها بسعر الدولار في السوق الموازية. وأوضح أنه تم إتاحة الدولار اليوم من الجهاز المصرفي نتيجة حركة السوق بعد سعر الصرف حيث حركة الدولار جاءت من السوق وذهبت للسوق. وأكد أن البنك المركزي وجه البنوك بفتح حدود استخدامات بطاقات الائتمان بالعملة الأجنبية، مطالبا بأن تكون الأولوية للتعليم والصحة. ولفت إلى أن بنكي الأهلي ومصر طرحا شهادة جديدة بفائدة 30% متناقصة لمدة 3 سنوات.

وكشف المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء، أهمية قرارات البنك المركزي اليوم بشأن توحيد سعر الصرف. وأضاف أن الدولة مستمرة في عملية الإصلاح الهيكلي، والاتفاق مع الصندوق يسهم في دعم تلك الإصلاحات الهيكلية التي تقوم بها الدولة والتي تشمل زيادة الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة وخفض الدين. وأوضح أن هناك العديد من الإصلاحات الهيكلية الجديدة التي تتزامن مع ترشيد الإنفاق ودعم دور القطاع الخاص كافة تلك الجهود تعمل عليها الدولة والاتفاق مع الصندوق وتوفير الحصيلة الدولارية وقرارات البنك المركزي تهدف أي دعم عملية الإصلاح. وتابع بأن البنك المركزي بدأ في ضبط سعر الصرف وضبط سوق النقد الأجنبي وتوفير الحصيلة الدولارية من خلال الاستثمارات التي تساعد على ضبط سعر سوق النقد، وهذا يساعد الدولة على اتخاذ إجراءات إصلاحية من أهمها خفض التضخم وهي إجراءات لا غنى عنها وتضعنا على مزيد من الاستقرار.

تحدث الكاتب الصحفي أكرم القصاص، رئيس مجلس إدارة جريدة "اليوم السابع"، عن أهمية القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة قائلًا إنه مع إعلان الشراكة مع مشروع تطوير رأس الحكمة، والتدفقات المالية التي تأتى من خلالها، والقرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها اليوم من قبل البنك المركزي المصري، أدت إلى تراجع أسعار الكثير من السلع وثباتها بشكل سريع.

وأضاف أن هناك إجراءات مصرفية من قبل الدولة للعمل على مواجهة التضخم والحفاظ على الأسعار والإفراج عن سلع من الجمارك، والأهم بالنسبة للحكومة هو ضمان توفير السلع الأساسية، وأن تكون هناك سياسات بالصناعة والزراعة والدعم وغيره بالشكل الذي يضمن تقليل الضغط على الاستيراد وزيادة التصدير وتوفير منتج يمكن تصديره وبالشكل الذي لا يجعلنا نستورد منتج كالملابس.

أوضح أكرم القصاص أن القرارات التي تم اتخاذها اليوم هي نتاج مجموعات عمل استمرت لفترة طويلة، وركزت على التضخم ولا يتم اتخاذ هذه الإجراءات المصرفية في وقت يكون فيه السوق مهتز وغير مستقر فيندفع الناس بطريقة أو بأخرى فيحدث ما تكرر قبل ذلك. ولفت إلى أن هذه القرارات تضمن التدفقات الدولارية، وترك الحكومة والدولة لمعالجة التضخم، وعودة الثقة في العملة، والسيطرة على الأسواق وعدم التلاعب، وهناك تدفقات وصفقات أخرى وخلق فرص عمل وتقليل البطالة

وتابع أكرم القصاص، أن قرارات اليوم خطوات واضحة وشفافة ومعلنة ومختلفة والأهم للمواطن أن تكون هناك سلع أساسية ومسيطر عليها ولا يوجد سوق موازٍ دون مضاربة، وهذا يعد استقرار ودعم للاقتصاد والصناعة والزراعة.

وعلق الدكتور عبد السند يمامة، رئيس حزب الوفد، قائلًا إن القرارات إصلاحية وتتفق مع فرضية توحيد سعر صرف العملة الأجنبية. وأشار إلى أن معنى أن يكون هناك سعرين يعني وجود فارق كبير يستحيل معه وجود استثمار جيد ويخلق بابًا خلفيًا لهروب الاستثمار، مطالبا بضوابط وإجراءات لتوفير العملة الأجنبية وعلى رأسها الدولار وإتاحتها للمستوردين ولمستلزمات الإنتاج.

وأكد أن المواطن يهمه أولًا استقرار الأسعار وانخفاضها وأن يكون هناك ربطًا بين الأسعار والأجور، مشيرًا إلى أن انفلات الاسعار مسالة في منتهى الخطورة. وشدد على ضرورة ضبط الأسواق بالإدارة الرشيدة باعتبارها حاجة في غاية الأهمية سواء بالنسبة لتوجيه الاقتصاد أو في العمل التنفيذي نفسه والمتابعة والمراقبة. وقال إن توفير السلع وإشباع حاجات المواطنين بإتاحتها في السوق المحلي إجراء ضروري، قبل الشروع في تصديرها، مردفًا: "نتيح المنتجات في مصر والفائض نصدره للخارج".

مضامين الفقرة الثانية: المصريون في الخارج

أكد عادل حنفي نائب رئيس الاتحاد العام للمصريين بالخارج أن القرار الذي اتخذه البنك المركزي اليوم بشأن تحرير سعر صرف العملة الاجنبية سوف يحقق عدد من الفوائد للاقتصاد المصري. وقال إن ما حدث اليوم هو تحرير سعر الصرف المدار مبينًا أن هناك نوعين من تحرير سعر الصرف وهناك تحرير سعر الصرف الحر وهو ما يحدث في الولايات المتحدة وأوروبا والخليج ولكن ما حدث في مصر هو تحرير سعر الصرف المدار وتركه وفقا للعرض والطلب مع تدخل البنك المركزي لتعديل السعر إذا دعت الحاجة. وأضاف: "في حال الارتفاع المفاجئ للدولار سوف يتدخل البنك المركزي لإعادته للسعر الأول"

وذكر أنه بالنسبة لما حدث اليوم نحن كمصريين بالخارج نؤيد تحرير سعر الصرف المدار للجنيه خاصة وأنه سوف يؤدي

لشلل في السوق الموازية وسوف يؤدي في زيادة النقد الأجنبي لدى البنوك. وتابع: "ما حدث سوف يعيد تحويلات المصريين بالخارج إلى الارتفاع، وعندما يتم حسم صفقة صندوق النقد الدولي بالإضافة لصفقة رأس الحكمة والصفقات الأخرى؛ سيتم ضخ مليارات من دول أخرى كاستثمارات لأن المستثمر سوف يصبح مطمئن».

وذكر أن الدولة تضرب بيد من حديد على تجار العملة ونحن نعرف الشلل الذي ضرب السوق السوداء في الوقت الحالي، مضيفًا: «أؤكد أنه سوف يكون هناك هبوط في الأسعار لأن هناك بضائع تحتاج إلى 7 مليار دولار من البضائع المتواجدة في الجمارك وخلال أسابيع سوف يتم الافراج عن البضائع الخاصة بالمستوردين وقبل رمضان سيكون هناك انخفاض ملحوظ».

وأكمل: «لن يرتفع الدولار عن 50 جنيه في جميع الأحوال ولكن سيكون أقل من هذا الرقم»، مبينًا أن هناك اتصالات دائمة منذ بداية اليوم وخاصة الطبقات الدنيا من العاملين بالخارج الذين كانوا يقومون بتغيير العملة في السوق الموازي وبعد أن حدث الشلل في السوق الموازي أصبحت الطوابير أمام مكاتب التحويلات في البنوك المختلفة بالمملكة العربية السعودية؛ وهناك ارتياح لأبناء مصر بالخارج تجاه القرار الصائب الذي جاء في وقت.

الحياة اليوم يدعي انخفاض الأسعار بعد تعويم الجنيه ويشير إلى الإفراج عن 2 مليون طن سكر وسلع بالموانئ بقيمة 2 مليار دولار ويدعو للتخلص من الدولار لقرب انخفاضه إلى 37 جنيه ويكشف عن زيادة فوائد الدين العام 30 مليار جنيه لكل 1% ارتفاع في سعر الفائدة

(اقتصادي . برنامج الحياة اليوم)

مضامين الفقرة الأولى: صندوق النقد الدولي

علق المستشار محمد الحمصانى، المتحدث باسم مجلس الوزراء، على التوصل إلى اتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي للحصول على قرض، قائلًا: «بعد توقيع الاتفاق سيتم عرض الاتفاق على مجلس الصندوق واعتماده بصورة نهائية، ثم يتم في أعقاب ذلك بدء صرف الشرائح الخاصة بالقرض». وأضاف أنه جرى زيادة قرض الصندوق إلى 8 مليارات دولار، بجانب مليار و200 مليون دولار إضافية سيتم الحصول عليها من صندوق الاستدامة البيئية، بالتاي إجمالي قرض الصندوق 9.2 مليار دولار. وفيما يتعلق بالشرائح وكافة الترتيبات المتعلقة بالمراجعة مع الصندوق في الفترة المقبلة سيتم إعلانها بمجرد اعتماد الاتفاق بصورة نهائية.

وحول إصرار الحكومة على الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، رغم توفر السيولة النقدية في الفترة الأخيرة لا سيما من صفقة رأس الحكمة، أشار المتحدث إلى أن قرض صندوق النقد الدولي يهدف إلى دعم جهود الدولة في عملية الإصلاح، وقال: «القرض ليس في قيمته ولكن في مغزاه والرسالة التي يوجهها للعالم، والتوقيع مع صندوق النقد شهادة مهمة جدا للاقتصاد المصري أمام العالم ومؤسسات التمويل الدولية وكافة الشركاء الدوليين، بأن الدولة المصرية قادرة على تجاوز التحديات الراهنة، وأن صندوق النقد الدولي يدعم الإجراءات الإصلاحية المصرية».

وأكمل: «التعامل مع صندوق النقد الدولي رسالة هامة للمستثمر الأجنبي، والمستثمر لن يتشجع على الاستثمار والقدوم إلى مصر في ظل غياب تلك الشهادة الهامة، والكل ينتظر توقيع مثل هذا الاتفاق لكي يطمئن إلى أن الدولة المصرية والأوضاع الاقتصادية سيتم تجاوزها، بالتالي القيمة الأساسية لتوقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في الحصول على تلك الرسالة الهامة التي تدعم جهود الإصلاح المصري».

مضامين الفقرة الثانية: الإفراج عن السلع

علق المستشار محمد الحمصاني المتحدث باسم مجلس الوزراء: «غدًا سيشهد رئيس مجلس الوزراء الإفراج عن العديد من الشاحنات من الموانئ والمحملة بالبضائع، وبناء على توجيهات رئاسية وجه الجهات المعنية بضرورة العمل على الإفراج عن السلع الغذائية والأدوية ومستلزمات الإنتاج والأعلاف، وبداية من الغد سنشهد الإفراج عن العديد من السلع التي وصل قيمتها لدى الجمارك المصرية على أرض مصر ما يوازى 2 مليار دولار، بالتالي الإفراج عن تلك السلع سيسهم في خفض الأسعار وتخفيض التضخم».

وعن موافقة مجلس الوزراء على استيراد مليون طن سكر، قال: «هو بمثابة توجيه رسالة قوية بأن الدولة المصرية حريصة على توفير السلع الأساسية في السوق المصري، كما نعلم أن السكر يعد من أهم السلع الأساسية لدى المواطنين، بالتالي الدولة حريصة على توفير الكميات باستيراد المزيد من السكر؛ لطرحه في الأسواق بالتالي زيادة المعروض وخفض السعر الحالي، وتلك رسالة إلى جميع الأطراف المعنية لكل المتعاملين في السوق بأن الدولة توفر المزيد من السكر لتخفيض الأسعار».

مضامين الفقرة الثالثة: تعويم الجنيه

قال الإعلامي محمد شردي إن البنك المركزي المصري قرر السماح بتحديد سعر صرف الجنيه وفق آليات السوق، إلى جانب تطبيق زيادة قوية على أسعار الفائدة بنحو 6% دفعة واحدة، فضلا عن رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 600 نقطة، وذكر أنّ توحيد سعر الصرف يأتي في إطار الحرص على القضاء على السوق الموازية.

قال محمد السلاب، رئيس لجنة الصناعة بمجلس النواب، إن الدولة المصرية عملت على تحرير سعر الصرف طبقا لآليات العرض والطلب، وهذه الخطوات مهمة للغاية. وأكد أن الدولة المصرية قوية وسوف تسيطر على سعر الصرف بشكل محكم، وهذه السيطرة سوف تكون محفزا أساسيا للمستثمرين. وأشار إلى أنه يتوقع انخفاض سعر الصرف بشكل كبير الفترة المقبلة، لذا سيكون هناك المزيد من الاستقرار.

ولفت إلى أن القرارات تصب في مصلحة الصناعة المصرية بشكل أساسي، موضحا أن أي مُصنع من أهم العوامل التي تؤثر في عمله هو سعر العملة لأنها تتوقف عليها مدخلات الإنتاج. وأوضح أن القرار سيوفر المدخلات ويعطي أريحية للمستثمر أنه يشتغل ويصدر أكثر وأزمة الدولار تتلاشى ويكون في ثقة في البنك الرسمي. وذكر أن الأسعار ستنخفض، والمواطن سيشعر بهذا خلال الفترة القادمة، وسعر الصرف سينخفض بشكل كبير الفترة القادمة.

ورأى علاء عز، الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية، أن سلسلة القرارات الحكومية بشأن سعر الصرف، مهمة جدا، وقال إن الحكومة والقطاع الخاص بينهما شراكة لدعم الاقتصاد. وقال إن الدولة المصرية لديها إمكانية للقضاء على السوق السواء بالإجراءات التي تمت.

ونوّه بأن الحكومة والقطاع الخاص بينهما شراكة لدعم الاقتصاد ونظرة استراتيجية للإصلاح. وأضاف أن الدولة المصرية لديها الإمكانية المالية حاليا للقضاء على السوق السوداء، ونوه بأن الدولار سينخفض الفترة لمقبلة لأن

السعر العادل لـ الدولار 37 جنيها، معلقا: "اللي مكنز الدولار الآن يتصرف فيه لأنه سيُخرب بيته لو انتظر».

وقال الدكتور فخري الفقي، رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، إن قرارات البنك المركزي اليوم، ستساعد الاقتصاد المصري في الخروج سريعًا من هذه الأزمة الحالية، كما أنها ستقضي على السوق السوداء بنسبة كبيرة. وأكد أن الاقتصاد المصري يجب أن يكون أكثر مرونة، وهذه المرونة تتعلق بالقطاع الخاص الذي يتعافى سريعا من الأزمات الاقتصادية المحتمل حدوثها. وتابع بأن الاقتصاد المصري يجب أن يكون أكثر صلابة من خلال الإصلاحات الهيكلية، ويكون التصليح بغرض التصدير، وذلك حتى يكون وفرة في العملة الصعبة بالخزانة المصرية.

وذكر أن قرارات البنك المركزي بتحرير سعر الصرف وفقًا لآليات السوق ورفع سعر الفائدة بنسبة 6%، بداية جيدة للاقتصاد المصري، موضحًا أن رفع سعر الفائدة وتحرير سعر الصرف بالكامل يعملان على امتصاص السيولة من جسم الاقتصاد لمحاربة التضخم، ومن الجيد أن اتخذ البنك المركزي هذا القرار الشجاع والجريء.

وأضاف أن قرار البنك المركزي هو تحرير كامل لسعر الصرف أو تعويم حر، بالتالي يترك سعر الصرف لقوى العرض والطلب، لافتا إلى أن رفع الفائدة بنسبة 6% لم تحدث في التاريخ، وهذا بسبب التعجيل بمواجهة التضخم في مصر بأسرع وقت ممكن.

وكشف تأثير قرار البنك المركزي برفع سعر الفائدة بنسبة 6% على الموازنة العامة للدولة. وأكد أن رفع سعر الفائدة 1% يؤدي إلى زيادة فوائد الدين العام بحوالي 25 إلى 30 مليار جنيه. وأضاف: «بكل تأكيد فإن رفع سعر الفائدة من شأنه زيادة الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة فيما يتعلق بفوائد الدين العام، ولكن البنك المركزي يستهدف برفع الفائدة كبح جماح التضخم وخفض أسعار السلع وامتصاص السيولة من السوق».

قال أحمد الوكيل، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، إن القرارات التي اتخذها البنك المركزي اليوم، بمثابة العلاج الوحيد للأزمة الكبيرة التي كان بها الاقتصاد المصري الفترة الماضية. وأكد أن عدم الشفافية في الأسواق الموازية كان من بين الأسباب الأساسية التي أدت إلى ارتفاع مؤشرات التضخم. وتابع: «سيكون هناك المزيد من الإقبال على الاستثمار في مصر بعد هذا الاستقرار الاقتصادي الذي حدث اليوم». واستطرد: «بعض الإصلاحات الهيكلية بجانب قرارات البنك المركزي اليوم سوف تعيد الاقتصاد المصري لمكانته المعهودة ومساره الصحيح، كما أنها سوف تزيد من الإقبال الاستثماري».

مضامين الفقرة الرابعة: أسعار السلع

توقع الدكتور فخري الفقي، رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، أن التضخم سوف ينخفض بنهاية هذا العام إلى 5 أو 6%، ما ينعكس على انخفاض الأسعار للتخفيف على المواطنين، مؤكدا أن قرارات البنك المركزي اليوم، ستساعد الاقتصاد المصري في الخروج سريعًا من هذه الأزمة الحالية، كما أنها ستقضي على السوق السوداء بنسبة كبيرة.

وقال علاء عز، الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية، إن هناك خلايا نحل تعمل على تخفيض قبل قدوم شهر رمضان الكريم"، مشيرا إلى انخفاض الزيوت بنسب تتراوح بين 20% إلى 25%، وكذلك الفول بنسبة 18%، رغم أن الزيت والفول سلع مستوردة.

مضامين الفقرة الخامسة: أسعار الأجهزة الكهربائية

كشف وافي أبو سمرة، عضو مجلس شعبة الأجهزة الكهربائية بالغرفة التجارية، حقيقة انخفاض أسعار الأجهزة

الكهربائية 20%، قائلا: إنه خلال وقت الاضطرابات يكون التسعير غير منضبط إلى حد ما، ولكن عندما تستقر الأمور وسعر الصرف عموما يبدأ يتراجع التجار والمصنعين سيستغنون عن "الأوفر برايس". وأضاف أنه كان من المتوقع أن تنخفض الأسعار الخاصة بالأجهزة الكهربائية 20%، ولكن ما انخفض هو "الأوفر برايس". وتابع بأن الأسعار بالفترة القادمة ستنخفض بنسبة 20%، بدءا من نصف رمضان وحتى العيد، لافتًا إلى أن تلك الأجهزة مختصة بالعرائس مثل: الثلاجات والغسالات وغيرها.

مضامين الفقرة السادسة: أسعار الأدوية

قال علي عوف رئيس شعبة الأدوية بالغرف التجارية، إن الدواء سلعة استراتيجية، وهي بمثابة أمن قومي للبلاد، متابعًا بأن الدواء تسعيرة جبرية وهيئة الدواء المسئولة عن توفيره. وأضاف أن توافر الدولار سيعمل على توافر الاختيارات وتواجد المزيد من البدائل واستقرار المنظومة وتوفير الأدوية للمريض المصري. وذكر أن الإجراءات التي تمت ستقضي على السوق الموازية، وذلك بعد تحرير سعر الصرف وفقا لآليات السوق.

حديث القاهرة يكشف عدم وجود إجماع من الاقتصاديين حول قرارات البنك المركزي وتعويم الجنيه ويبين رفع نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي بعد زيادة أسعار الفائدة ويدعو إلى وقف الدولة للمشروعات لمدة 5 سنوات واستكمال سياسة التشديد النقدي وخفض الإنفاق

(اقتصادي . برنامج حديث القاهرة)

مضامين الفقرة الأولى: تعويم الجنيه

أكد الدكتور مدحت نافع، الخبير الاقتصادي، أن بيان اليوم من البنك المركزي مكتوب بشكل جيد، والقرارات اليوم كان بها رشادة وجاءت متطابقة مع الوضع، منوهًا بأنه قرارات البنك المركزي يمكن تسميتها بالتشديد النقدي وهي ضرورية لحل نوعية الأزمة التي نمر بها حاليًا. وأوضح أن أول أهداف البنك المركزي هو خفض التضخم، مشددًا على أن قرار التعويم يوضع تحت مسمى التعويم المدار، مؤكدًا أن نظام الربط المرن متبع عليه، وهذه الطريقة المطلوب وتصنع حراك في السوق.

وأوضح أن رفع سعر الفائدة أداة من أدوات امتصاص التضخم، منوهًا بأن معالجة المرض وليس العرض يبدأ من خلال إصلاح السياسات الاقتصادية، مؤكدًا أن السوق كان متوقفًا وتحويلات المصريين في الخارج كذلك ولا يمكن الاكتفاء بقرارات اليوم، مشيرا إلى أن قرارات اليوم ستنعكس إيجابية على أسعار السلع.

وأكد أنه لم يكن هناك إجماع من الاقتصاديين حول القرارات التي صدرت من البنك المركزي لكنها إن لم تتخذ كانت مصر ستحتاج إلى تشديد نقديًا أكثر عنفًا. ولفت إلى أن معدل نمو المعروض النقدي يفوق بكثير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى زيادة النقود في السوق أكثر من السلع والخدمات المتاحة، وينجم عن ذلك ارتفاع آلي لأسعار السلع والخدمات، ويتأثر ذلك بالاضطرابات في سلاسل التوريد والطلب، ويتأثر بسعر الدولار، نظرًا للتبعية الاقتصادية للدولار في الاستيراد وسداد الالتزامات.

وذكر أنه رغم أن رفع الفائدة يمكن أن يؤثر على حالة الاقتراض، إلا أنه يظل جزءًا من الإجراءات التصحيحية الضرورية، مبينًا أن هدف البنك المركزي هو التحكم في التضخم وهو أحد أهدافه الرئيسية، وهو يدرك أن هذا الإجراء لا يعوق فكرة الاستثمار، لافتًا إلى أن الاستثمار هو الذي يحرك السوق، ورغم التأثير القصير على القروض، يبقى التركيز على الأهداف الرئيسية للحفاظ على استقرار الاقتصاد.

وذكر أنه في النهاية، يظهر أننا ندرك التحديات الاقتصادية ونسعى لتحقيق التوازن بين مكافحة التضخم وتحفيز الاستثمار، قائلًا: «نحن على دراية بضرورة التركيز على أولوياتنا وتحقيق التوازن في السياسات لتعزيز الاقتصاد وضمان استدامته».

وذكر أن بيان البنك المركزي يبدو أن كلمة "عادل" كانت محاولة لإتاحة المجال للبنك المركزي للقيام بعملية الربط المرن التي تم الحديث عنها سابقًا، حيث يظل التحول نحو التعويم وجهة نظره، ولكنه يشير أيضًا إلى أهمية استمرار الانتقال بسياسات مرونة مثلما أشار حسن عبد االله، محافظ البنك المركزي، في المؤتمر الصحفي، إلى استمرار الالتزام بالتعويم، وأشار أيضًا إلى أهمية الاستجابة للتحديات الاقتصادية الحالية.

وشدد الخبير الاقتصادي على ضرورة التركيز الآن على علاج الأمراض الاقتصادية بدلًا من التركيز على العرض، قائلًا: «ينبغي معالجة أزمات الاقتصاد الحقيقي، وزيادة الإنتاج لتقليل التبعية كما يجب تنويع مصادر الإيرادات وتحسين مرونة الواردات، وإذا تمكنا من تحسين هذه الجوانب، سيكون هناك فرصة للتحول نحو نظام أكثر مرونة حيث سأبدأ في التقليل من اعتمادي على الدولار، مما يمكنني من تبني نظام أكثر مرونة، وسيظل هناك توازن بين الالتزام بالتعويم وتحديد الأسعار في حدود مقبولة، لأنه يجب تحقيق توازن عادل بين العرض والطلب، وضبط الأسعار بناءً على قيمة عادلة».

ولفت إلى أنه جرى فقدان 30% من الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية حيث يظهر أن التدفقات المالية، بما في ذلك الأموال الساخنة، لا تظهر تفاعلًا إيجابيًا كما يجب أن نكون واقعيين ونتجنب الخطوات الفجائية إذ يمكن أن يكون هناك إيجابية حقيقية إذا تم اتخاذ القرارات بحذر واستمرار تطبيقها بشكل فعّال. ودعا إلى استمرار تشديد السياسة النقدية لأنها تمثل جزءً رئيسيًا في المسار الصحيح للاقتصاد.

مضامين الفقرة الثانية: الانتخابات الأمريكية

أكد الدكتور منذر سليمان، مدير مركز الدراسات الأمريكية والعربية في واشنطن، أن وصول الرئيس الأمريكي جو بايدن والسابق دونالد ترامب إلى السلطة يعكس عدم فرز الولايات لوجوه شابة، مشيرًا إلى أن يوم الثلاثاء الكبير لم يكن مليئًا بالمفاجآت. وأوضح أن الخطوة التالية هي أن يكون الالتزام الحزبي السائد لجذب المواطنين نحو الانتخابات، مشيرًا إلى أن هناك آمالًا لدى حملة بايدن بأن يستطيع جذب جزء من القاعدة التي صوتت لهيلاري كلينتون.

وأشار إلى وجود مجموعات في الولايات المتحدة وتحدي لكلًا من بايدن وترامب لجذب الناخبين، حيث تعمل الانتخابات التمهيدية على تحفيز القاعدة الانتخابية عادة وتخلق حالة من الحيوية، لكن هذه الانتخابات تشهد فقرًا في الخطابات والحملات. وأكد أن الناخب الأمريكي يتوقع حدوث تطور ما يتعلق ببايدن أو ترامب.

وذكر أنه لم تكن هناك مفاجآت كبيرة، باستثناء فوز نيكي هيلي بولاية فيرمونت، لتصبح أول امرأة من الحزب الجمهوري تحقق ذلك في انتخابات تمهيدية. وفيما يتعلق بالولايات الحاسمة مثل كاليفورنيا، فقد تحولت بشكل مثير للاهتمام، حيث حصل ترامب على مندوبيتها رغم تصنيفها كولاية ديمقراطية.

وأشار إلى أن النتائج تعكس التقلبات في ميشيغان ومينسوتا تفاعل الناخبين حيث يظهر انتفاضة الأصوات غير الملتزمة، وهو تطور يُلاحظ بشكل خاص في الولايات ذات التأثير العربي والإسلامي. وفيما يتعلق بالمنافسة بين بايدن وترامب، أشار إلى وجود انتفاضة في الأصوات التي لا تلتزم بالحزبين، مما يشكل تحديًا كبيرًا لكلا الأطراف لا سيما أن التزام القاعدة الحزبية يعتبر أمرًا محوريًا لتحفيز الناخبين، ومن المتوقع أن يحاول كل من بايدن وترامب جذب هذه الفئات وتحفيزها للمشاركة في الانتخابات القادمة.

وأشار إلى أن هناك مشكلة في الاستمرار بنظام انتخابي يجمع بين مرشحين من القطبين الرئيسيين، حيث يفتقد النظام القدرة على إنتاج وجهات نظر جديدة وشابة، وبيّن تراجع نسبة المشاركة وارتفاع نسبة التصويت لغير الملتزمين، واقترح أن هذا قد يعكس عدم الرضا العام عن الخيارات الضيقة بين شخصيتين لا تحظيان بتأييد الجماهير لأسباب متعددة.

وأكد أن المال السياسي يلعب دورًا أساسيًا في الساحة الأمريكية مثل الإنفاق على الحملة الانتخابية الذي يبلغ مليارات الدولارات، وعلى الرغم من الطابع الترفيهي للساحة السياسية، يشير البعض إلى أن هناك حاجة لجيل جديد قوي وحيوي يمكنه إعادة الولايات المتحدة إلى مكانتها السابقة كما يعبر البعض عن خيبة أمل من محدودية الخيارات الحالية مثل "بايدن" و"ترامب" ويتمنون لو كان هناك تجديد في القيادة.

وحول ما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل، رأى تصريح ترامب بأن إسرائيل يجب أن تنهي المهمة في غزة نقطة ضعف لبايدن، خاصةً مع تشديد بايدن على الدعم لإسرائيل كما أشار إلى أن بايدن يواجه تحديات عدة في مختلف المجالات، من الساحة السياسية إلى الهجرة والعلاقات الخارجية.

مضامين الفقرة الثالثة: واقع الطفل المصري والعربي

أكد الدكتور حسن البيلاوي الأمين العام للمجلس العربي للطفولة والتنمية، أن هناك مهارة حياتية لدى الإنسان وهي القدرة على تكوين فريق وتحقيق الترابط الاجتماعي وتكوين أصدقاء ودعم الأسرة. وأشار إلى أن هناك 25.22% من الطلاب لديهم التفكير النقدي، و17.33% لديهم القدرة على حل المشكلات، والتفكير الإبداعي يصل إلى 33.85%، استخدام الإنترنت يصل إلى 46.85% من الطلاب وهي النسبة الأكبر في العينة التي تم إجراء التجربة عليها. وأوضح، أن التفكير الحداثي وهو أن يكون الفرد لديه قدرة في التفكير منفتحة يتجاوز الجمود الفكري ويتقبل وجهة نظر الأخرى ويفسر المعلومات بالرجوع إلى العقل، منوهًا بأن الحداثة تعني أن العقل واحد في كل الإنساني وهو أعدل الخصلة بين الأشياء، ولكن المهم والتنوير هو الذي أعمل العقل والحداثة هي نتاج إعمال العقل.

وأكد أن هناك 25 خبير عمل لمدة 3 سنوات من أجل إعداد دراسة حول الطفل المصري والعربي، موضحًا أنهم اقتصروا في الدراسة على المرحلة الإعدادية. وأوضح أنهم بدأوا في عام 2019 بشأن الرقمنة والذكاء الاصطناعي وكان للمجلس السبق في ظاهرة التكنولوجيا وكان لهم أكثر من ورشة عمل في هذا الإطار. وأشار إلى أن قياس الذكاء الانفعالي لدى الطفل كان يتم من خلال وضعه أمام مشكلة ويتم إعطاء له الفرصة من أجل الوصول لحل لهذه المشكلة، مشددًا على أن في الذكاء الاجتماعي كان يتم الاعتماد على طفرة الطفل، منوهًا بأن هناك مهارة حياتية وهي القدرة على تكوين فريق وتحقيق الترابط الاجتماعي وتكوين أصدقاء ودعم الأسرة.

مضامين الفقرة الرابعة: الأفلام التاريخية

أكد محمد بكر المصور الفوتوغرافي الكبير، أن والده أول من صور الصور الفوتوغرافية من عام 52 وحتى 56 وكان يساعده، ولكن أول فيلم قام بتصويره هو "سمارة"، مشددًا على أن المخرج يستعين بهذه الصور للوقوف على

المونتاج والتصوير والإضاءة. وأوضح أنه في زمن والده كان هناك ما يعرف بالصورة الثابتة، مؤكدًا أنه كان في السابق يتم تثبيت المشهد لالتقاط الصور، ولكن أصبح الالتقاط أثناء التصوير للحصول على تعبيرات الوجه، منوهًا بأن المصور الفوتوغرافي يحصل في كل فيلم 200 صورة فوتوغرافية. وشدد على أنه شارك في تصوير مسلسل "الرصاصة لا تزال في جيبي"، منوهًا بانه من عشاق الأبيض والأسود أكثر من الألوان في السينما، موضحًا أن الصور الفوتوغرافية تنقل الصورة الكاملة وكافة التعبيرات، مؤكدًا أنه كان يتم تصوير الأفلام بكاميرا أبيض وأسود وكاميرا ألوان.

التاسعة يدعي سعادة المواطنين بإجراءات البنك المركزي ويرى أنها ميلاد لاقتصاد الجمهورية الجديدة ويؤكد انخفاض الأسعار وجذب الاستثمارات الأجنبية بعد تعويم الجنيه ويشير إلى استيراد 20 ألف رأس ماشية من جيبوتي

(اقتصادي . برنامج التاسعة)

مضامين الفقرة الأولى: تعويم الجنيه

كشف الإعلامي يوسف الحسيني، تفاصيل المؤتمر الصحفي الذي عقده محافظ البنك المركزي. وأشار إلى أن البنك لم يعد يستهدف سعر صرف محددا للعملة وأنه سيترك تحديده لآليات السوق، لكنه سيتدخل إذا لاحظ حركة سريعة وغير منطقية، مضيفًا أن البنك لديه القدرة على التدخل بطريقة تتماشى مع قواعد السوق.

وأضاف أن الدولة تمتلك برنامجًا مهمًا لخفض مستوى التضخم، وهو ما تم استهدافه عن طريق رفع الفائدة اليوم لدعم المواطنين والاستثمار الأجنبي المباشر، والبنك المركزي يمتلك حاليًا من النقد الأجنبي ما يكفي لسداد كافة الالتزامات وبفائض أيضًا. ولفت إلى أن تحركات سعر الصرف في السوق الموازية للصرف الأجنبي، بالإضافة لارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية بجانب صدمات العرض المحلية، أدت إلى استمرارية الضغوط التضخمية التي دفعت بدورها معدل التضخم العام إلى تسجيل مستويات قياسية.

وأكد أنه على الرغم من تباطؤ معدلات التضخم السنوية مؤخرًا، إلا أنه من المتوقع أن تتخطى المعدل المستهدف والمعلن من قبل البنك المركزي المصري البالغ 7% في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2024. وأشار إلى أنه في إطار حرصه على تحقيق الدور المنوط به بحماية متطلبات التنمية المستدامة، أكد البنك المركزي التزامه بالحفاظ على استقرار الأسعار على المدى المتوسط. وأوضح أن البنك المركزي يستهدف الوصول بمعدلات التضخم إلى رقم أحادي على المدى المتوسط.

وقال إن أسعار السلع لن ترتفع بعد تحرير سعر الصرف بعد أن كان يتم تحديد أسعارها بسعر الدولار في السوق الموازية. وأوضح أنه تم إتاحة الدولار اليوم من الجهاز المصرفي نتيجة حركة السوق بعد سعر الصرف حيث حركة الدولار جاءت من السوق وذهبت للسوق. وأكد أن البنك المركزي وجه البنوك بفتح حدود استخدامات بطاقات الائتمان بالعملة الأجنبية، مطالبا بأن تكون الأولوية للتعليم والصحة.

وذكر المذيع أن محافظ البنك المركزي أكد أنه لدينا ما يمكننا من سداد التزاماتنا، مع وجود فائض. وقال إن محافظ البنك المركزي تحدث عن السندات الدولارية، حيث أكد أن سعر الفائدة على تلك السندات وصل لـ 25%، ولكن بعد قرارات المركزي تصل نحو 6%. وتابع بأن تكلفة استيراد مستلزمات الإنتاج ستقل بعد قرارات البنك المركزي خاصة أنه سيتم التعامل بالعملة الصعبة وفقا للسعر الرسمي في البنوك وليس السعر في السوق الموازي. وأشار إلى أن محافظ البنك المركزي أكد أن الهدف من رفع سعر الفائدة 6% العمل على مواجهة التضخم والحد منه ورفع قيمة العملة المحلية.

وقال الإعلامي يوسف الحسيني، إن المواطن المصري يتخذ إجراءات للتحوط دون أن يكون في حاجة لدراسة الاقتصاد. وأضاف أنه خلال فترة انخفاض الجنيه يتجه المواطن لشراء الدولار. وأوضح أنه مع قرار رفع الفائدة، يبدأ المواطن في الثقة مرة أخرى في الجنيه ويحاول المشاركة في تحسين أدائه. وأشار إلى أن هذه الخطوة تعني أن الإقبال يكون على الجنيه وليس على الدولار، ومن ثم يحافظ على قيمة أمواله بالجنيه بقيمته الفعلية. ولفت إلى أن المتضرر في هذا الإطار هو الشخص الذي راهن على عملة غير عملته الوطنية، واشترى دولارا بـ 70 جنيها من السوق الموازية ويبيعه الآن بـ 50 أو 45 أو 40 جنيهًا، وهو خاسر. وأوضح الحسيني أن من راهن على الجنيه هو الرابح، لافتًا إلى أن رفع الفائدة قرارٌ استخدمه البنك المركزي للمحافظة على الجنيه وخفض التضخم والقضاء على السوق الموازية.

وقال إن ما حدث اليوم ما هو إلا ضربة واحدة استطاعت توحيد سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء، ورفع سعر الفائدة يخفض التضخم ويعزز من قيمة الجنيه. وأضاف: «قلت لكم الناس التي وضعت الدولارات برة روح وديها البنك»، متابعًا: «سعر صرف واحد يشجع على الاستثمار الأجنبي والعربي والمحلي». وأوضح أن تحرير سعر الصرف يسهم في القضاء على وجود سعرين للصرف في وقت واحد مما يضر بالاقتصاد القومي.

وأكد الإعلامي يوسف الحسيني، أن قرارات البنك المركزي التي صدرت كانت بمثابة ضربة واحدة نتج عنها سلسلة من التفاعلات، مشيرا إلى أنها ساهمت في توحيد سعر الصرف للقضاء على السوق الموازية، إضافة إلى رفع سعر الفائدة 6%على الإيداع والإقراض. وقال إن قرارات البنك المركزي تساهم في تعزيز الاستثمار، والمساهمة في توفير فرص العمل، وإقامة المشروعات الكبرى. وتابع أن قرارات المركزي تسهم في خلق ميزة تنافسية، وستساهم في تشجيع التصدير للخارج، والحد من الاستيراد.

وقالت الدكتورة سهر الدماطي الخبيرة الاقتصادية، إنها سعيدة جدا اليوم بالقرارات الاقتصادية التي اتخذها البنك المركزي. وأضافت أن قرارات البنك المركزي التي اتخذها اليوم في منتهى الأهمية، حيث بدأنا توحيد سعر الصرف واستقرار سعر الصرف ووضع نظام قوى جدا، ليغطي كافة الاحتياجات، والسعر المرن هو الذي يوصل إلى السعر التوازني بين العرض والطلب. وتابعت: «السعر المرن مهم جدا لزيادة الاستثمارات، ولدينا اليوم سوق واحد وليس سوقين، حيث أن وجود سوقين أحدهما رسمي والأخر غير رسمي لا يجذب المستثمرين، ووجود سوق واحدة يشجع على دخول استثمارات اجنبية مباشرة ويشجع على ضبط التذبذبات ومشجع جدا لزيادة الصناعة والصادرات والإنتاج، والاستثمار مبني على زيادة القاعدة الصناعية ومبني على وجود سعر صرف موحد».

وذكرت أن الدولار كان يحكم سعر الفاكهة والخضار وقرارات البنك المركزي المصري جاءت منقذة ومبشرة جدًا. وأوضحت أنها من خلال وجودها داخل الجهاز المصرفي لم ترى من قبل أن التجار يأخذون الأسعار من خلال المنصات والزيادة المبالغ فيها بين اليوم والآخر وبالأحرى تختلف من ساعة لأخرى، لكن قرارات التي اتخذها البنك المركزي اليوم كانت في غاية الاهمية فعند توحيد سعر الصرف يعني ذلك استقرار الأسعار وعدم التلاعب ووضع انظمة تناسب كافة الاطراف والاحتياجات حتى نصل للتوازن المطلوب.

وأشارت إلى أن المرونة مهمة جدا في السوق لأنها تعمل على زيادة حجم المشروعات والاستثمارات والثقة للمستثمر، مضيفة أن وجود أكثر من سعر وسوق يشكل حالة من عدم الثقة للمستثمر ويؤثر بشكل سلبي داخل سوق الاستثمارات. وأوضحت أن سوق واحد فقط يشجع على زيادة عدد المشاريع والاستثمار مبني على زيادة القاعدة الصناعية وأيضًا مبني على وجود سعر صرف موحد ودخول استثمارات تعمل على تدفق الحالة الإنتاجية وزيادة الصادرات وخلق حالة من الإنتاج داخل السوق المصري.

قال أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية إن قرارات البنك المركزي تعد ميلاد جديد لاقتصاد الجمهورية الجديدة، وفقا لما نص عليه الدستور. وأضاف أنه كان هناك حدثين مهمين أولهما هو التعويم الحقيقي وفقًا لآليات العرض والطلب والأهم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لأن الاتفاق شهادة للاقتصاد المصري بأنه اقتصاد يستطيع أن يفي بالتزاماته وهو يجذب الاستثمارات المباشرة والتي نحن في حاجة إليها وهدفها في النهاية رفع مستوى معيشة المواطن وهو ما يسعى إليه الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وأكد أن اليوم هو الأول في الآلية الجديدة التي تعتمد على آلية العرض والطلب وهناك موضوعين آليات العرض والطلب ترجع والتاني التزام الأسواق وانضباطها، ولا بد أن يكون هدفنا جميعا رفع مستوى معيشة المواطن المصري وهو يأتي من خلق فرص العمل.

وبيّن أن قرارات البنك المركزي بخصوص تحرير سعر الصرف كانت منتظرة منذ فترة طويلة، بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت مصر نتيجة الظروف الإقليمية والدولية. وأضاف أن الخبر الأهم، هو التوقيع مع صندوق النقد الدولي على حزمة مساعدات، والذي يحمل معه شهادة بالجدارة الائتمانية لمصر، وهو ما يشجع المستثمرين على الاستثمار، مشيرًا إلى أن هذا بداية التوازن والسير على الطريق الصحيح. وأوضح أن من منافع التعويم؛ عودة الثقة في القطاع المصرفي، والقضاء على السوق الموازية، فضلا عن عودة تحويلات المصريين في الخارج للبنوك، وكبح جماح التضخم.

وقال فرج عبد االله عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريعي، إنه نتيجة للتوجه السياسي لتصحيح سعر الصرف، من المتوقع أن يستمر في تعزيز تدفق العملات الأجنبية إلى الداخل، سواء كان ذلك عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو غير المباشر، ويُلاحظ ذلك من خلال ارتفاع عائدات السندات والأوراق المالية الحكومية في الأسواق العالمية، مما يشير إلى جاذبية قوية لهذه الأصول، ويعكس هذا الارتفاع إشارة إيجابية تُظهر قدرة الأسواق الدولية والمستثمرين الدوليين على إعادة ضخ السيولة الدولارية في هذا السياق.

ورأى أن البنك المركزي والسلطات النقدية في الدولة لديهم إمكانيات كبيرة لضمان استدامة توفير الدولار لمختلف العمليات المالية، مبينًا أنه قبل التعويم كان هناك تركيز من جانب البنك المركزي على التفاعل مع البنوك لتقدير الطلب المتوقع بما يثير الآن التساؤل حول طبيعة هذا الطلب، سواء كان قادمًا من المستوردين، المضاربين، أم قطاعات قوية وفاعلة.

وأشار إلى أنه في الوقت الحالي، يواجه السوق تحديات كبيرة، حيث يعبّر بعض المستثمرين عن استياءهم وآخرون يظهرون سعادتهم، مع بداية السوق في اتخاذ مسار تصحيحي، مبينًا أنه من المتوقع أن تتجاوب الأسعار مع الهبوط خلال الربع المالي الحالي، ثم تستجيب مرة أخرى لاستعادة النشاط.، ورغم أن التضخم يظل قلقًا، إلا أن لديه آثار سلبية ليست فقط على المواطنين بل أيضًا على التجار والنشاط الاقتصادي.

وأشار إلى أن بعض التجار يجدون صعوبة في تحديد أسعار سلعهم، مما يدفعهم إلى زيادة الربح قدر الإمكان في ظل عدم اليقين بالأوضاع المستقبلية، بما يبرز أهمية السياسات النقدية والاقتصادية في التحكم في توقعات

الأسواق والمستثمرين، حيث يكون جزءًا من نجاح هذه السياسات في التحكم في دائرة عدم اليقين وبالتالي توفير فرصة لاستعادة نشاط السوق بشكل مستدام ومستقر.

وذكر أنه من المتوقع بشدة أن يستقطب السوق حجمًا جديدًا من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، في ظل إشارة صندوق النقد إلى أن هناك زيادة محتملة في حجم التمويل قد يصل إلى ثلاثة أضعاف، مما يعزز فرصة استدامة توفير الدولار، ويُشير إلى تحسن في الاحتياطيات النقدية، مما يدفع بانخفاض إضافي في قيمة الدولار في السوق الرسمية، خاصةً بعد تقدير الطلب الفعلي، ليس فقط الطلب المبالغ فيه.

وقال الخبير الاقتصادي وليد جاب االله، إن قرار البنك المركزي بتحرير سعر الصرف كان واضحًا وأشار إلى أهمية الإجراءات التمهيدية لتحقيق ذلك. وأوضح أن السوق السوداء قد تجاوزت مرحلة سعر الدولار الرسمي، مما أدى إلى تأثيرات سلبية على الاقتصاد، حيث ارتفعت أسعار السلع والخدمات وتأخر تدبير المستوردين للحصول على الدولار بالسعر الرسمي. وأضاف أن تحرير سعر الصرف سيسهم في تصحيح الوضع، مشيرًا إلى زيادة التكلفة على المستوردين نتيجة لرسوم الموانئ، لكنه أكد أن هذا سيقلل من التخزين في الموانئ ويسهم في تسريع الدورة الاقتصادية.

وشدد الدكتور جاب االله على أن القرار ليس الإجراء الأول، بل يأتي في إطار سلسلة من الإجراءات التمهيدية التي اتخذتها الحكومة، بما في ذلك زيادة الرواتب ورفع الحد الأدنى للأجور، وتشجيع القطاع الخاص من خلال إلغاء المزايا الضريبية. وذكر أن تدخل الرئيس أحيانًا يكون كورقة جوكر، مسهلًا الاتفاقات الكبرى.

مضامين الفقرة الثانية: استيراد اللحوم

أعلن العميد محمود السعدني العضو المنتدب للشركة المصرية للحوم، وصول 5 آلاف رأس ماشية من جيبوتي، مبينًا أنه جارٍ استيراد باقي 20 ألف رأس ماشية، مشيرًا إلى أن الضخ لم يتوقف من السودان رغم المشكلات الموجودة بها، قائلًا: «نحن نحاول تنويع مصادر الحصول على الماشية». وأضاف أن الأسعار لدينا تقل عن السوق المحلي 30 أو 40%، وهناك جزارين كثر بدأوا في خفض أسعار اللحوم البلدية ونضخ في الأسواق يوميا متوسط 75 طنا وتصل إلى 120 طنا في رمضان. وناشد المواطنين بأنه لا داعٍ للتكالب على اللحوم خلال شهر رمضان، مؤكدًا أن اللحوم متوفرة وآمنة تماما.

مضامين الفقرة الثالثة: الإفراج عن السلع

قال الدكتور علاء عز الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية إن الإفراجات كانت محدودة خلال الفترة الماضية نظرا لندرة الدولار وإفراجات اليوم ستكون بأسعار اليوم وسيكون هناك فارق في تكلفة المكون الدولاري حوالي 20%. وأضاف أن انخفاض الأسعار سيكون على الجزء الذي به المكون الدولاري، والأهم أن هدفنا أساسا واللية التي تخفض الأسعار هي الوفرة ووجود وفرة وتنافسية بين المنتجات المحلية والمستوردة هي التي تؤدى إلى انخفاض الأسعار. وذكر أن عدد كبير من الشركات الأجنبية بدأت التواصل لضخ الاستثمارات في مصر بعد قرارات اليوم.

مضامين الفقرة الرابعة: أسعار السلع

قال الدكتور علاء عز الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية، إننا عقدنا اجتماعات مع قادة السوق في كل سلعة هناك عدد محدود من الشركات والتي تشكل أكثر من نصف حجم السوق وتصل إلى 70% من حجم السوق في بعض

السلع وتم الاتفاق على أنه بعد انتهاء السلع المستوردة وقت أن كان الدولار بـ 70 جنيها أن تنزل السلع بالأسعار الجديدة، وتوافقنا مع الشركات على أن ما تم شراؤه بالدولار الغالي يزود فرق السعر على مدى 3 أشهر أو 6 أشهر للعمل على خفض السعر، ولدينا شركات الزيوت خفضت سعر الزيوت 20% في جميع المحافظات وهناك سلع أخرى نزلت أسعارها بنسب مختلفة. وأكد ان الشركات ستبدأ التنافس وهذا ما يسبب استقرار كبير في الأسعار، مبينًا أن هناك كم من الشركات التي تواصلت معنا اليوم تطلب معلومات أو مقابلة وزراء ولديهم دراسات جدوى كثيرة جدًا.

أبرز تصريحات يوسف الحسيني:

من راهن على الدولار كان خاسرًا ومن راهن على الجنيه هو الرابح.

صالة التحرير يدعى وانخفاض أسعار السلع قبل رمضان ويؤكد زيادة أسعار العقارات ويدعو إلى التخلص من الدولار قبل انخفاض سعره في البنوك ويناقش السماح لشركات إيطالية وبريطانية بالبحث عن الغاز في شرق المتوسط

(اقتصادي . برنامج صالة التحرير)

مضامين الفقرة الأولى: صندوق النقد الدولي

أشارت الإعلامية عزة مصطفى إلى إعلان رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أن قيمة القرض من صندوق النقد الدولي، رفع قيمة القرض من 3 مليارات دولار إلى 8 مليارات دولار، وذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم الأربعاء، بحضور بعثة صندوق النقد الدولي ووزير المالية ومحافظ البنك المركزي. وأشارت إلى أن رئيس الوزراء ذكر أنه عقب توقيع الاتفاق مع الصندوق تستطيع مصر التقدم إلى صندوق الاستدامة البيئية التابع لصندق النقد الدولي للحصول على قرض بنحو 1.2 مليار دولار ليكون إجمالي القرض المقدم من الصندوق عقب التوقيع 9 مليارات دولار. ولفتت إلى أنه عقب التوقيع سيقوم باقي الشركاء الدوليين، منها البنك الدولي والاتحاد الدولي بتوفير قروض ميسرة لمصر.

وثمّن الدكتور مدحت نافع، الخبير الاقتصادي، الاتفاق الذي وقعته الحكومة، مع صندوق النقد الدولي بقيمة 8 مليار دولار، مشيرًا إلى أن الاتفاق تم بعد وجود تدفقات نقدية واقتصادية للدولة المصرية وهو ما ظهر في صفقة رأس الحكمة. وشدد على أهمية دعم الإجراءات التي تم الإعلان عنها من قبل البنك المركزي، مشيرا إلى أن الدعم لابد أن يكون بسياسيات مالية محكمة، ووضع السياسات النقدية التي يتم العمل عليها الفترة المقبلة بعد قرارات اليوم.

وأشار الخبير الاقتصادي، إلى أن ما تم اليوم فرصة مهمة لابد من استثمارها، لافتا إلى أن السياسية النقدية لابد أن تستمر بشهادات مختلفة، إلى جانب عمليات التقشف في السياسية المالية وخاصة في العديد من المشروعات، لعدم الضغط على الحكومة والعملة الأجنبية.

وتابع بأن من ضمن السياسات التي لا بد أن يتخذها البنك المركزي، العمل على خفض الإنفاق الاستثماري، مثمنا الحديث عن خفض الدين وما أشار له الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء وأوضح أنه لن يكون هناك ضغط حكومي على الدولار في الفترة المقبلة، نتيجة هذه السياسات والتوسع في الصفقات الاستثمارية، مشيرا إلى أن اجتماع البنك المركزي من الممكن أن يخرج بأسعار استرشادية للعملة. وشدد على أن الاهتمام بالأولويات في النظام الاقتصادي يُخفف من الضغط على الحكومة، موضحا أن قرارات البنك المركزي اليوم مهمة وضرورية فيما هو قادم وبرنامج الإصلاحات.

وعن الروشتة الواجب تنفيذها الفترة المقبلة، أوضح أنه يجب خفض الإنفاق الاستثماري من خلال الحكومة، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتأخير تنفيذ المشروعات لمدة تصل إلى 5 سنوات، ووجود سقف للدين، حتى لا يكون هناك ضغط حكومي على الدولار الفترة المقبلة واستقرار سعر الصرف.

مضامين الفقرة الثانية: تعويم الجنيه

أشارت الإعلامية عزة مصطفى إلى أن البنك المركزي المصري، قرر زيادة سعر الفائدة بأعلى نسبة في تاريخه بواقع 600 نقطة أساس كما رفع سعر الائتمان والخصم بنسبة تصل إلى 27.75%، كما قرر البنك السماح لسعر صرف الجنيه أن يتحدد وفقًا لآليات السوق.

وقال الدكتور مدحت نافع، الخبير الاقتصادي، إن قرار البنك المركزي بشأن سعر الصرف ليس تعويما، وما جاء في البيان بشأن السعر العادل يشير إلى أنه باستطاعة البنك المركزي تحديد سعر محدد للدولار، وأكد أنه من المفترض تحديد البنك المركزي سعر صرف الدولار أمام الجنيه ونطاقه خلال الأيام المقبلة، مبينًا أنه من المتوقع تحديد السعر المناسب لسعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري خلال أيام على أن يكون ما بين 39 إلى 45 جنيه.

وأكد النائب مجاهد نصار، عضو لجنة الصناعة بمجلس النواب، أن قرارات البنك المركزي حول تحرير سعر الصرف، إيجابية جدا وتهدف للقضاء على السوق الموازية التي كانت متحكمة طوال الفترة الماضية مما أدى لعدم استقرار الأسعار في الأسواق. ولفت إلى أن توجيه البنك المركزي، للبنوك بتنقية بيانات المستوردين لتحديد الحجم الفعلي لطلبات تدبير النقد الأجنبي، أمر إيجابي للغاية كونه يساهم في تخفيض التكلفة عن المستوردين مما يرفع العبء عن المواطن بعدما كان يتكلف زيادة التكلفة.

وتوقع أن سعر الدولار سيستمر وفقا لآليات العرض والطلب، بين الارتفاع والانخفاض حتى يستقر خلال الفترة القادمة. وأضاف أن استقرار سعر الدولار لن يعطي فرصة للمضاربة التجارية في الدولارات، مشيرا إلى أن هناك اطمئنان بالأسواق بعد تحرير سعر الدولار بعدما شهدت الأسواق حالة من الجمود والتخوف من الشراء.

وأشار إلى أن بعض البنوك كانت تفرض على المستثمرين تكلفة 115% على استيراد البضائع من الخارج، ما كان ينتج عنه ضغط مباشر على المواطن بسبب ارتفاع تكلفة الاستيراد. وأكد نصار أن هذا هو ما كانوا يطالبون به من البنوك، أي توفير نسبة عالية عن السعر الرسمي.

وأضاف نصار أن سعر الدولار الآن متغير، وربط ذلك بتطورات في عام 2016، حين وصل سعر الدولار إلى 21 جنيهًا، ثم انخفض بعد تحرير سعر الصرف إلى 15.70 قرشًا، مما جعل الدولار متوفرًا بسهولة لاحتياجات الصناعة. وتوقع أن يستمر الوضع كما هو، مع تذبذب في الأسعار، وأن يستقر السعر عند الحد الأدنى.

وأشار نصار إلى أن القرار الحالي يعتبر جيدًا جدًا، خاصة مع كشف ودائع بنسبة 30%، مما يسهم في زيادة السيولة

لتفادي فرصة سحب العملة من السوق الموازية واستخدامها في المضاربات. وأوضح أن السوق شهدت حركة نشطة اليوم، حيث قام العديد بشراء السلع والبضائع بعد توقف حركة البيع في الأيام السابقة بسبب المخاوف من التقلبات في الأسعار.

وأكد النائب طارق شكري، عضو مجلس النواب، أن الدولة المصرية اتخذت قرارًا حكيمًا بتثبيت سعر واحد للعملة، مشيرًا إلى أن هذا القرار يلبي مطالب المستثمرين الداخليين والخارجيين، ويعزز جاذبية الاقتصاد المصري.

وقال، إن سعر الدولار سيشهد انخفاضًا ملحوظًا في الفترة القادمة، نظرًا للسياسات والإجراءات الرشيدة التي تنفذها الحكومة، مؤكدًا ضرورة الاستمرار في تنفيذ مبادرات متنوعة لتحفيز النشاط الاقتصادي. وأوضح أن الدولة تسعى إلى تحقيق التوازن بين القطاعات المختلفة، وتشجيع الاستثمار في المجالات الصناعية والعقارية، وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب، معربًا عن تقديره للقرارات التي اتخذتها الحكومة اليوم.

وأشاد عضو مجلس النواب، بالمبادرات التمويلية التي تطلقها الدولة لدعم القطاعات الحيوية، والمساهمة في دفع عجلة التنمية، مبينًا أن ارتفاع سعر الفائدة يعود بالنفع على قطاع العقارات، ويحفز الادخار. وبيّن أن رفع سعر الفائدة من قبل البنك المركزي اليوم سيؤدي إلى زيادة أسعار العقارات الفترة المقبلة.

وأكد أنه من المتوقع إبرام صفقات مشابهة لصفقة رأس الحكمة خلال الفترة المقبلة بعد قرارات البنك المركزي اليوم.

مضامين الفقرة الثالثة: أسعار السلع

أشاد الدكتور علاء عز، الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية، بقرارات الحكومة والبنك المركزي، قائلًا إنه كان هناك احترافية كاملة في التعامل مع ملف تحرير سعر الصرف سواء في التوقيت أو طريق التعامل. وقال إنّ سعار السلع ستتراجع خلال الفترة المقبلة لا سيما ذات المكون الدولاري. وأضاف أن تراجع سعر الدولار من 70 جنيها إلى 50 جنيها، دفعنا إلى عقد اجتماعات مع جميع المسؤولين عن السلع، وتم الاتفاق على الخفض الفوري للأسعار. وأوضح أن أسعار بعض السلع تراجعت بنسبة 20% منذ الأمس، كما انخفض سعر الفول 18%، مؤكدًا أن أسعار السلع ستتراجع قبل بداية شهر رمضان وستستمر في الانخفاض. وأشار عز، إلى أن الفترة المقبلة ستشهد ضخ استثمارات كبيرة من الشركات الأجنبية في السوق المصري. قائلًا: «الأسعار ستنخفض رغم التعويم». ودعا المواطنين إلى ضرورة التخلص من الدولار قبل انخفاض سعره في البنوك.

مضامين الفقرة الرابعة: اكتشافات الغاز

كشف الدكتور جمال القليوبي، أستاذ هندسة البترول والطاقة بالجامعة الأمريكية، تفاصيل قرار رئيس الجمهورية المنشور في الجريدة الرسمية بالبحث عن الغاز والزيت الخام واستغلالهما بـ 3 مناطق. وقال إن القرار ينص على الموافقة على 3 اتفاقيات للتنقيب عن الغاز الطبيعي في حوض البحر المتوسط. وأوضح أن القرار يسمح للجانب الإيطالي بالبحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي في شمال الفيروز أمام منطقة شمال دمياط، مضيفا أن الاتفاقية الثانية بالسماح لشركة «بي بي» البريطانية بالتنقيب عن الغاز في منطقة شمال الطابية أمام دمياط، بينما الاتفاقية الثالثة تسمح لشركة إيني الإيطالية بعملية البحث والتنقيب في منطقة شمال شرق العريش. ولفت إلى أن الدراسات الحديثة أظهرت أن الاحتياطات الثانية عالمية بالغاز الطبيعي في منطقة حوض البحر المتوسط، مضيفا أن آخر تقييم أكد أن منطقة حوض المتوسط تحتوي على حوالي 358 تريليون قدم مكعب من غاز.

على مسؤوليتي يرى تعويم الجنيه ضربة كبيرة للسوق السوداء وخطوة فاعلة لمحاربة التضخم ويؤكد أن توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي أمر يدعو للفخر ويشدد على ضرورة إدارة القطاع الخاص للمطارات المصرية

(اقتصادي . برنامج على مسؤوليتي)

مضامين الفقرة الأولى: تعويم الجنيه

قال الإعلامي أحمد موسى، إن إجراءات البنك المركزي اليوم بشأن سعر الفائدة، جاءت قوية وحدثت لأول مرة، مشيرا إلى أن محافظ البنك المركزي أكد أنه لأول مرة نري موارد بحجم كبير تدخل إلى السوق المصرفية. وأضاف أن محافظ البنك المركزي أكد خطورة وجود سعرين للعملة داخل الدولة، موضحا أن محافظ البنك المركزي أكد إتاحة سيولة دولارية لتوفير السلع. وأوضح أنه سيتم غدا الإفراج عن البضائع في الجمارك لتوفير السلع، لافتا إلى أن أسعار السلع متوفرة بسعر عادل وهو ما تسعى إليه الدولة المصرية الفترات المقبلة.

وأشار موسى، إلى أن رئيس الوزراء سيكون غدا في ميناء الإسكندرية للإفراج عن شحنات هائلة في الجمارك، مشيرا إلى أن الدولة تعمل على توفير السلع بأسعار مناسبة للمواطنين. وأوضح، أن البنك المركزي أكد أن الدولة عليها التزامات وتملك ما يكفي لسداد تلك الالتزامات، مضيفا أن محافظ البنك المركزي أكد وجود سعرين في السوق هو مرض ولابد من الحفاظ على أن يكون هناك سعر واحد بالدولة.

ونوه، أن محافظ البنك المركزي أكد أن مصر لديها ما يكفي من الدولار لسداد التزاماتها ويزيد عليها، لافتا إلى أن هناك مساع قوية لأن يكون هناك سعر واحد في السوق. وتابع، أن العقود الآجلة الخاصة بالعملات انخفضت إلى 30%، وهو ما أكده محافظ البنك المركزي، مشددا على أن المهم في الفترة المقبلة هو إتاحة العملة الدولارية.

وقال إن السوق السوداء للدولار تعرضت لضربة كبيرة، مضيفًا: «لما تروح البنك اليوم تقدر تأخذ الدولار الموجود». وأضاف: "سيتم ضخ وتدفقات كبيرة في البنوك المصرية، وبالتالي يزيد الطلب على البنوك من جميع الاشخاص". وتابع: "الآلية التي وضعها البنك المركزي اليوم، تؤدي إلى زيادة الاستثمارات، وتدفقات أكثر".

وأشاد الإعلامي أحمد موسى بقرارات البنك المركزي اليوم ومنها تحرير سعر الصرف، قائلا إن السوق السوداء تعرضت لضربة كبيرة للغاية بدلًا ما كان هناك أناس بتراهن على تجاوز الـ 100 جنيه واليوم أصبح بالعرض والطلب.

وأضاف: «لأول مرة نشهد تحرير كامل لسعر الصرف ورفع الفائدة بنسبة 6%». وتابع: «فيه تدفقات في البنوك المصرية وتقدر تأخذ الدولار سواء للمستثمرين أو الصناع وستجد أسعار مختلفة في البنوك وهذه الآلية وضعها البنك المركزي والإجراءات التي أخذتها الدولة والبنك المركزي». وأردف: «بالنسبة الشهادة بـ 30% على مدار الـ 3 سنوات صداها يظهر اليوم».

أكد محمد أبو السعود، نائب رئيس بنك تنمية الصادرات، أن بيان البنك المركزي كان استثنائي، ووضع يده على المشكلة الأساسية المتعلقة بالسوق الموازي لسعر الصرف والذي أدى لمشكلة التضخم، لذلك قرار تحرير سعر الصرف يحارب التضخم ويدعم السلع الاستراتيجية.

وأوضح، أن الإجراءات التي تم اتخاذها اليوم، متكاملة واستثنائية وهي حزم متكاملة للسياسات المالية. ولفت إلى أن بنك تنمية الصادرات، يملك الدولار ويتم إتاحته للتصنيع والتصدير والسلع الاستراتيجية ومستلزمات الإنتاج، مضيفا أن البنك لديه فائض من الدولار يتم استخدامه للإفراج عن السلع الاستراتيجية. وأشار إلى أن البنك تلقى طلبات كثيرة من العملاء لتوفير الدولار لهم، مضيفا أن قرار البنك المركزي انعكس على بيع العملاء للدولار.

ونوه بأن بنك تنمية الصادرات ينفذ كل إجراءات الإفراج عن البضائع الاستراتيجية في الميناء، لافتا إلى أن النشاط الاقتصادي يستفيد من توفير مستلزمات الإنتاج. وتابع بأن هناك ردود فعل إيجابية بشأن تنازلات العملاء للدولار في القطاع المصرفي، كاشفا أن نسبة تنازلات العملاء عن الدولار تضاعفت إلى 70 مرة في اليوم عما كان يحدث خلال شهر.

وقال الدكتور مصطفى بدرة، الخبير الاقتصادي، إن مصر تنتهج برنامجا محددا في عمليات الإصلاح الاقتصادي، لافتا إلى أن الدولة تنفذ هذا البرنامج على مراحل. وأضاف أن مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الدولة المصرية، يأتي من أجل حماية المواطن من ارتفاع الأسعار، ومواجهة زيادة التضخم. وأشار الخبير الاقتصادي، إلى تراجع مستوى التضخم منذ الشهر الماضي، موضحا أنه غير مقبول أن تتحكم الأسواق السوداء في سعر الدولار. ولفت إلى أن تحريك سعر الصرف يؤدي إلى الإفراج عن البضائع في الموانئ، مضيفا أن الإفراج عن البضائع أدى لتنازل العملاء عن الدولار.

ونوه الخبير الاقتصادي، إلى أن سعر الدولار في البنوك أصبح أعلى من السوق السوداء، مشيرا إلى أن تحريك سعر الصرف ينعكس على السوق العالمية والتصنيف الائتماني. وأشار إلى وجود سعر موحد للدولار ينفذ الطروحات مع المستثمرين على أرض صلبة، مبينا أن التعويم هو ترك سعر العملة لآليات السوف والعرض والطلب.

كما أكد أن البنوك تتنافس على سعر الدولار لتحدد فيمة الجنيه أمام العملات، لافتا إلى أن الإفراج عن السلع بالموانئ يهدف إلى تخفيف الأعباء عن المواطن. وتابع بأنه كلما زاد المعروض من السلع في الأسواق انخفضت الأسعار، موضحا أن مستوردي السيارات سيتمسكون بالأسعار الفترة المقبلة لأنها سلعة معمرة والانخفاض السريع سيكون في السلع الغذائية.

ولفت إلى هناك تحديات خارج إرادة الدولة المصرية وظروف اقتصادية صعبة يمر بها العالم، مشيرا إلى أن توفير الدولار في الجهاز المصرفي يستهدف توطين الصناعة. كما شدد الخبير الاقتصادي، على أهمية توفير الدولار للمصنعين والمستوردين، إلى جانب زيادة الرقابة، مضيفا أن الفترة المقبلة ستشهد استقرارا في الأسواق بعد قرارات الحكومة.

وأوضح أن شهر رمضان سيشهد استقرارا في السلع الغذائية بالأسواق، متابعا أن قطاع السياحة استفاد كثيرا من قرار البنك المركزي وسيكون له مردود كبير الفترة المقبلة، كما أن القرار يستهدف تحويلات المصريين بالخارج. وأكد أن قرار البنك المركزي يعكس ثقة المؤسسات العالمية للاستثمار المصري، مشيرا إلى أنه خلال أسبوعين سيرتفع التصنيف الائتماني للدولة المصرية.

ولفت الدكتور مصطفى بدرة، إلى أن الدولة نجحت في مواجهة كل من يبث الشائعات بشأن الدولار، مبينا أن ما شهدته الدولة المصرية اليوم وتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي أمر يدعو للفخر، والإشادة بتحركات الحكومة المصرية والسعي للتغلب على التحديات.

مضامين الفقرة الثانية: المطارات المصرية

استعرض الإعلامي أحمد موسى مقاطع مصورة من داخل مطار آل مكتوم في دبي يبرز الجهود التي تقوم بها الإمارات في إدارة القطاع الخاص للمطارات. وأكد أن هذا النموذج يعتبر مثالا يحتذى به ويجب على مصر أن تسعى لتحقيق مثل هذا المستوى أو أفضل في إدارة المطارات الخاصة بها. وأشار إلى أن مشاركة القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المطارات تمثل نقلة مهمة في المنظومة وتسهم في جلب الاستثمارات والسياح إلى البلاد. كما أشاد بسهولة التصوير داخل مطار آل مكتوم دون قيود، مما يعكس مرونة وفتح الأفق أمام الزوار والمسافرين. وأعرب عن أمله في تطوير صالة 4 في مطار القاهرة لتكون على مستوى مشابه لمثيلتها في دبي، مؤكدًا أن مصر تستحق الأفضل ويجب عليها السعي نحو تحسين الخدمات المقدمة في مطاراتها.

وأشار إلى أن النائب محمد أبو العينين، وكيل مجلس النواب، حصد على جائزة الحكومة الرقمية من دبي. وقال إن هذه الجائزة الأولى من نوعها في الشق الخاص بالبرلمان والتشريعات والقوانين، لافتا إلى الاستقبال الحافل والكبير للنائب محمد أبو العينين وكيل مجلس النواب في دبي. وتابع بأن النائب محمد أبو العينين، حصد الجوائز في احتفالية كبيرة، وبحضور عدد كبير من المسئولين من البلدين مصر والإمارات، لافتا إلى حفاوة الاستقبال والترحاب بالنائب محمد أبو العينين من رجال دولة الإمارات.

مضامين الفقرة الثالثة: أسعار الذهب

كشف هاني ميلاد، رئيس شعبة الذهب باتحاد الغرف التجارية، أسعار الذهب في السوق المحلية عقب قرارات البنك المركزي بتحرير سعر الصرف. وقال إن قرار البنك المركزي انعكس على سعر الذهب عيار 21، الذي سجل 3150 جنيها، وذلك وفقا للتأثيرات الداخلية على السوق المحلية فضلا عن هناك عوامل أخرى تؤثر على سعر الذهب، موضحا أن سعر الأوقية عالميا سجل اليوم 2150 دولار للمرة الأولى تاريخيًا. وأضاف أن قرارات البنك المركزي خلقت نوع من الاستقرار في سوق الذهب، لافتا في الوقت ذاته إلى أن هناك 3 عوامل تساهم في تحديد سعر الذهب، البورصة العالمية، قوى العرض والطلب، وتوجهات المستهلك خلال الفترة القادمة سواء للبيع أو للشراء. وتوقع استقرار أسواق الذهب على مستوى طويل الأجل، مضيفا أنه كان هناك اضطراب في سوق الذهب مع بداية قرارا البنك المركزي.

أبرز تصريحات أحمد موسى:

- القطاع الخاص لو صرفت عليه 100 يجيبلك 1000 اعمل دهـ وهتبقى كسبان
- تحرير سعر الصرف ضربة كبيرة للسوق السوداء.